الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية تونس

الكتابة العامة
الإدارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي
والإنتخابات والإحاطة بالدّوائر البلديّة

المحضر الجملي
لإجتماع جلسة اللّجنة الإداريّة

*** *** ***

يوم الجمعة 18 أوت 2023

أشرف **السيّد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس،** على جلسة عمل إدارية للجنة المكلفة بالنظر و البت في المسائل التي يستوجب النظر فيها العرض على أنظار هذه اللجنة ، وذلك يوم **الجمعة 18 أوت 2023 على الساعة التّاسعة صباحا** بقصر البلديّة بالقصبة، وبحضور السيّدة والسّادة الأعضاء القارّين للّجنة:

- **سهيل السّاسي:** المدير العام للمصالح المشتركة،
- **عادل بالطيّب:** المدير العام للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات،
- **سعاد ساسي :** مديرة مكلفة بتسيير الدّيوان،
- **سامي بن الهوشات:** مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف .

والإطارات البلديّة المعنيّة، وذلك وفق **ورقة الحضور المصاحبة لهذا**.

وخُصّصت هذه الجلسة **لتدارس المسائل التّالية:**

1/-مشروع إتفاقيّة مع منظمة الأمم المتّحدة للأغذية والزّراعة FAO.

2/-مشروع إتفاقية مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشريّة ONU-Habitat.

3/-المصادقة على الإتفاقية الخاصّة بمشروع دعم الحوكمة المحلية ببلدية تونس.

4/-مقتـرح توزيـع وتحويـل إعتمـادات داخـل العنـوان الأوّل مـن ميزانيّـة سـنة 2023.

5/- الرّبط بمختلف الشّبكات العموميّة (عدد العدّادات - المعلوم المستوجب).

6/- النّظـر فـي وضـعيّة أكشـاك شـركة التّوزيـع الحضـري **D**iffusion **U**rbaine.

إفتتح السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الجلسة، مرحّبا بالسيّدات والسّادة الحضور، ثمّ شرع في تقديم مواضيع الجلسة، مشيرا إلى **ضرورة إضافة نقطة سابعة لنقاط جدول الأعمال** مقترحة من قبل الإدارة العامة للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات **تتعلق بالتّداول في بتّة حول التّفويت في مواد زال الإنتفاع بها**.

<u>الموضوع عدد 01</u> : الموافقة على مشروع إتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO.

أعطى السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان، لتقديم النّقطة **الأولى من جدول أعمال الجلسة**، والمتعلقة بـ**الموافقة على مشروع إتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO**.

حيث تولّت السيّدة سعاد ساسي، تقديم **مذكّرة حول المصادقة على مشروع إتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO**،هذا نصّها**:**

توفقت بلدية تونس في إقامة علاقات تعاون وشراكة متميزة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهو ما مكنها من إنجاز مشاريع هامة في مجال الحوكمة الغذائية والفلاحة الحضرية بفضل رصد التمويل اللازم من المنظمة المذكورة وتوفيرها للخبرة الفنية المطلوبة.

وقد تمكنت تونس من الإنضمام إلى مشروع المنظمة المذكورة تحت عنوان " مبادرة المدن الخضراء: مدن رئيسية من أجل واحات وأنظمة غذائية مندمجة " وهو ما سيمكن بلدية تونس من توسيع دائرة الحدائق المخصصة لإنتاج الخضر سواء بمنتزه البلفدير أو

بحدائق رياض الأطفال البلدية، مما سيساهم في نشر الوعي بأهمية إعتماد الفلاحة المستدامة بالمناطق الحضرية والعمل على توفير المنتوج اللازم للإستهلاك الشخصي خاصة في ظل الأزمات المناخية و الصحية و دعما لصمود المدينة في مواجهة الطوارئ.

وفي هذا الإطار، وإعتبارا للمراسلة الواردة من وزارة الشؤون الخارجية في الغرض، المعروض على أنظار اللجنة التوقيع على إتفاقية تمويل هذا المشروع.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**أضافت أنّه تم احترام مقتضيات الفصل 40 من مجلة الجماعات المحلية نظرا لحصول موافقة وزارة الداخلية بخصوص مشروع هذه الإتفاقية.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على إبرام إتفاقية تعاون و شراكة (المرفقة بالمذكرة) مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة "FAO".

الموضوع عدد 02:الموافقة على مشروع إتفاقية تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ONU-Habitat.

أعطى السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان، لتقديم النّقطة **الثانية من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة بـ**الموافقة على مشروع إتفاقية تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.**

تولّت السيّدة سعاد ساسي، تقديم **مذكّرة حول الموافقة على مشروع إتفاقية تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،**هذا نصّها**:**

تسعى بلدية تونس إلى ضمان توفير فضاءات عمومية دامجة لكافة المتساكنين والزوار على إختلاف جنسهم أو أعمارهم أو إنتماءاتهم، وهو ما دعاها إلى التواصل مع المواطنين والمجتمع المدني بهدف معرفة الحاجيات الحقيقية من أجل التمكن لاحقا من إجراء أشغال التهيئة اللازمة ببعض الفضاءات العمومية حتى تكون أكثر ملاءمة لحاجيات روادها، وقد تجسد ذلك في بعض المشاريع نذكر منها خاصة مشروع المرأة في المدينة الذي يسعى إلى توفير فضاءات عمومية تناسب حاجيات المرأة.

ومواصلة لهذا المجهود تمّ إقتراح إنجاز مشروع كرامتي بحي هلال في إطار التعاون والشراكة بين بلدية تونس ومكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتونس -ONU Habitat، وذلك بهدف تهيئة فضاءات عمومية آمنة وصحية من أجل ضمان مزيد من الإدماج للنساء والأطفال بالفضاء العمومي.

وحيث تمكن الشريك من الحصول على التمويل اللازم للمشروع من إمارة موناكو،وسعيا لإنجاز المشروع في أقرب الآجال بهدف ضمان إستفادة المتساكنين المحليين منه، المعروض على أنظار اللجنة التوقيع على إتفاقية تمويل هذا المشروع مع المديرة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**

أفادت أنّه تمت مراسلة وزارة الخارجية منذ 29 ماي 2023 للحصول على موافقتها ولكن لم يصل الردّ إلى حدود هذا التاريخ في حين أنّ التمويل مرتبط بآجال مشيرة إلى أنه بعد تجاوز شهرين من المراسلة يمكن عرضها على التداول للمصادقة عليها.

*** تدخل السيد سهيل الساسي،المدير العام للمصالح المشتركة:**

أفاد أنه تطبيقا للفصل 40 من مجلة الجماعات المحلية يجب أن يكون رفض وزارة الخارجية صريحا أمّا ردّ الوزارة فهو غير وجوبي بما أنّ توقيع الإتفاقيات يخضع لمصادقة الولاية قبل الشروع في تنفيذها وذلك بمقتضى مكتوب السيد وزير الداخلية المؤرخ في 14 مارس 2023.

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات ،مدير الشؤون القانونية:**

أفاد أنّ الفصل 40 من مجلة الجماعات المحلية ينصّ على وجوبية عرض مشروع الإتفاقية على وزارة الخارجية أمّا رفض الوزارة فيجب أن يكون صريحا. وإقترح إتمام إجراءات توقيع الإتفاقية.

*** تدخل السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار إلى أنه يمكن إعتبار وزارة الخارجية قد وافقت ضمنيا على توقيع الإتفاقية مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية طبقا للفصل 40 من مجلة الجماعات المحلية موصيا بالحرص على التسريع في الإجراءات.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على إبرام إتفاقية التعاون (المرفقة بالمذكرة) وذلك قصد إنجاز مشروع "كرامتي" بحي هلال بين بلدية تونس ومكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتونس ONU-Habitat، وذلك بهدف تهيئة فضاءات عمومية آمنة وصحية من أجل ضمان مزيد من الإدماج للنساء والأطفال بالفضاء العمومي.

الموضوع عدد 03 :الموافقة على الإتفاقية الخاصة بمشروع دعم الحوكمة المحلية ببلدية تونس.

تولّت السيّدة سعاد ساسي، تقديم **مذكّرة حول الموافقة على مشروع الإتفاقية الخاصة بمشروع دعم الحوكمة المحلية ببلدية تونس**،هذا نصّها:

في إطار التعاون و الشراكة بين بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية " AIMF " تمّ إيلاء موضوع الحوكمة الرشيدة أهمية قصوى، و قد تبلور ذلك من خلال تكليف مكتب دراسات كندي بإنجاز مهمة لتشخيص طريقة العمل المعتمدة من قبل مختلف المصالح البلدية في تأمين الخدمات المطلوبة منها و مقارنتها بمقتضيات المواصفة الدولية ISO 37 001 كما تمّ في ختام هذه المهمة تقديم تقرير

و إقتراح توصيات بشأن التدخلات السريعة و اللازمة لتحسين الحوكمة و التصدي لمخاطر الفساد و دعم الشفافية . كما مولت الجمعية دورتين تكوينيتين أمنتهما المدرسة الوطنية للإدارة بالكيبيك لفائدة 20 مسؤولا بلديا في مجال الحوكمة الرشيدة و أهمية تأمين الشفافية التامة في مختلف المعاملات الإدارية للتصدي لمخاطر الفساد و المسار اللازم للوصول إلى إحترام مقتضيات المواصفة الدولية ISO 37 001.

و دعما لهذا التمشي ، تمكنت الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية من الحصول على تمويل دولي إضافي من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ " سيمكن من إنجاز مشروع نموذجي بإدارتين بلديتين سيفضي إلى إعتمادهما حوكمة رشيدة تحترم مقتضيات المواصفة العالمية من خلال تأمين دعم الكفاءات و تطوير قدراتها على التصرف إستنادا للمعايير الدولية الحديثة و ترسيخ القيم المرتبطة بالحوكمة المحلية و إرساء طرق عمل حديثة و متطورة و منظمة علاوة على تمكين الإدارتين المعنيتين من الحصول على التقييس اللازم في هذا المجال.

و للشروع في إنجاز الأنشطة المبرمجة في إطار هذا المشروع ، المعروض على أنظار اللجنة التوقيع على إتفاقية تمويل هذا المشروع مع الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الناطقة بالفرنسية.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيدة سعاد ساسي، المديرة المكلفة بتسيير الديوان:**

أفادت أنّ الأمر يتعلق بمشروع متكامل وهو مرتبط بآجال إذ يجب الشروع فيه للإنتفاع بالتمويل.

*** تدخل السيد سليمان القلّي،الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس:**

أشار إلى أنه تمّ التوصل بردّ وزارة الداخلية التي لا ترى مانعا في إبرام هذه الإتفاقية مع الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التالية (مكتوب وزارة الداخلية عدد 20/1540 بتاريخ 8 أوت 2023) :

- ✓ عدم إدراج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ كطرف ممضي على بنود الإتفاقية رغم أنّها تعدّ جهة ممولة للمشروع (طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من الإتفاقية)، و كذلك الجهة المسؤولة على إعداد دليل الإجراءات (الفصل الثالث من الإتفاقية) الذي يعدّ الأداة الرئيسة لتنفيذ المشروع .
- ✓ تضمن مشروع الإتفاقية مسائل مالية تتعلق بتكفل بلدية تونس بتوفير و تغطية رواتب رئيس المشروع و مساعده و مسؤول عن التدقيق في نظام إدارة مكافحة الفساد (الفصلين 3 و 4) ، الأمر الذي يطرح التساؤلات التالية :

❖ في صورة توفر الإطارات من ضمن أعوان البلدية : يطرح التساؤل عن مدى وجود الإختصاصات المطلوبة.

❖ في صورة اللجوء إلى كفاءات من خارج أعوان البلدية : تطرح التساؤلات التالية :

- هل سيتمّ خلاص الإطارات المذكورة من الإعتمادات الذاتية للبلدية أو من الإعتمادات المرصودة للمشروع ؟

- إذا كان سيتمّ على حساب ميزانية البلدية ، هل تمّ إتخاذ الإجراءات المستوجبة لبرمجة تلك النفقات ؟

و المتجه في هذا الخصوص عرض هذه المسائل على الجهات المعنية .

- ✓ إعتماد الفصلين 3 و 4 من الإتفاقية بعض المختصرات باللغة الفرنسية دون تعريفها ، وهي " SMAC " و " ETP " ، و المتجه تعريفها.
- ✓ تمّ التنصيص ضمن الفصل 13 على إمكانية أن يؤدي عدم إلتزام مدينة تونس ببنود هذه الإتفاقية إلى فسخها من قبل الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفركنفونية . و المتجه في هذا الصدد التنصيص على مآل المشاريع الجارية.
- ✓ يتجه التنصيص على إجراءات فض النزاعات بين الطرفين المعنيين في صورة وجودها

✓ يتجه إعداد نظير من مشروع الإتفاقية باللغة العربية مع التنصيص على حجيته.

و أوصى السيد الكاتب العام للبلدية بتوجيه المشروع المعدل للإتفاقية إلى وزارة الداخلية مع تضمينه ملاحظات البلدية في أقرب الآجال.

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على إبرام إتفاقية التعاون (المرفقة بالمذكرة) بين بلدية تونس و الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكفونية وذلك قصد تنفيذ مشروع " إعتماد نظام حوكمة ناجع للتصدي لمخاطر الفساد ببلدية تونس" ، و ذلك شرط تعديل الإتفاقية و الأخذ بعين الإعتبار لملاحظات مصالح وزارة الداخلية.

الموضوع عدد 04: مقترح توزيع و تحويل إعتمادات داخل العنوان .

افتتح الجلسة السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية، حيث أشار ان الموضوع يتعلق بتحويل اعتمادات دخل ميزانية البلدية لسنة 2023. المصادق عليها في 26 نوفمبر 2022 عن طريق توزيع جزئي لمبلغ قدره خمسمائة وثمانية وخمسين ألف وأربعمائة وستة وتسعين دينار و465 مليم (**558 496,465** د) من الإعتماد المتبقي بالفصل 04401 والمتعلق بنفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة والبالغ مقداره (5.889.380,000 د) وذلك لفائدة بعض الفصول القسم الثاني وذلك حسب بيانات الجدولين أدناه.

ثم أحال الكلمة للسيد منجي لهذب الذي مدير الشؤون المالية الذي تولى تقديم مشروع تعديل الميزانية للموافقة عليه حيث عرض مقترحا لتوزيع وتحويل إعتمادات داخل فصول العنوان الأول من ميزانية بلدية تونس لسنة 2023 وذلك حسب تفاصيل الجدول عدد 01. ويقضي المقترح القيام بتوزيع جزئي بمبلغ قدره خمسمائة وثمانية وخمسين ألف وأربعمائة وستة

وتسعين دينار و465 مليم (**558 496,465** د) من الإعتماد المتبقي بالفصل 04401 والمتعلق بنفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة والبالغ مقداره (5.889.380,000 د) وذلك لفائدة بعض الفصول القسم الثاني إستجابة لطلب الإدارة الفرعية للشراءات لعدم كفاية الإعتماد المرسم بالميزانية وذلك على ضوء نتائج تقرير تقييم العروض الخاص بالإكساء ولإقتناء وسائل عمل.

أما بالنسبة للجدول 02، فأفاد مدير الشؤون المالية بأنه يتعلق بمقترح تحويل جملي قدره إثنان وتسعين ألف دينار (**92.000,000 د**) بين الفقرات داخل نفس الفصول من القسمين الثاني والثالث للعنوان الأول وتحويل مبلغ ألفين وستمائة وخمين دينار (**2.650,000 د**) بين فقرات الفصل **06617** من القسم السادس للعنوان الثاني.

(جـــــدول عـــ 01 ــدد)

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	المرسم حاليا بميزانية 2023	مبلغ التحويل		الإعتماد النهائي لسنة 2023
					الزيادة	النقصان	
			العنـــوان الأوّل: نفقات العنـــوان الأوّل				
			الجزء الأوّل: نفقات التصرف				
2			**القسم الثاني: وســـائل المصالـــــح**				
02.201			**نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية**				
	23		**إكســـاء الأعـــوان**				
		2	إكســـاء العملـــة وأعوان الإستقبال	1 600 000,000	414 881,315	00 00	2 014 881,315
			جملة الفصل 02.201	**33 584 000,000**	**414 881,315**	**00 00**	**33 998 881,315**
02.202			**مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية**				
	30		**النفقات المباشرة لتنظيف المدينة**				
		2	الاعتناء بالمعدات الصغيرة وتجديدها	230 000,000	143 615,150	00 00	373 615,150
			جملة الفصل 02.202	**5 435 000,000**	**143 615,150**	**00 00**	**5 578 615,150**

			جملة القسم الثاني	44 219 000,000	558 496,465	00 00	44 362 615,150
4			القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة				
04.400			نفقـات التصـرّف الطـارئـــــة				
04.401			نفقـــات التصـرّف غير الموزّعـــة	5 889 380,000	00 00	558 496,465	5 330 883,535
			جملة الفصل 04.401	5 889 380,000	00 00	558 496,465	5 330 883,535
			جملة القسم الرابع	5 889 380,000	00 00	558 496,465	5 330 883,535
			جملة الجزء الأول	153 819 380,000	558 496,465	558 496,465	153 819 380,000
			جملـة نفقـات العنـوان الأول	160 364 000,000	558 496,465	558 496,465	160 364 000,000

في حين شملت العمليات الأخرى مقترحات تحويل بين بعض الفقرات داخل نفس الفصول للعنوان الأول والثاني كالآتي:

(جـــــدول عـــ 02 ــدد)

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	المرسم حاليا بميزانية 2023	مبلغ التحويل الزيادة	مبلغ التحويل النقصان	الإعتماد النهائي لسنـة 2023
			العنـوان الأوّل: نفقات العنـوان الأوّل				
			الجزء الأوّل: نفقات التصرف				
2			القسم الثاني: وســـائل المصالـــــح				
02.201			نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية				
	8		إقتناء المعدات				
		1	إقتناء معدات التصرف الإداري	20 000,000	4 000,000	00 00	24 000,000
	13		لـــــوازم المكـــــاتب	180 000,000	00 00	4 000,000	176 000,000
			جملة الفصل 02.201	33 584 000,000	4 000,000	4 000,000	33 584 000,000
			جملة القسم الثاني	44 219 000,000	4 000,000	4 000,000	44 219 000,000
			القسم الثالث: التدخّل العمومي				
03.302			تدخّلات في الميدان الإجتماعي				
	10		مساهمة المشغل في أنظمة التقاعد بعنوان الأعوان المحالين على التقاعد				
		1	المساهمة بعنوان التنفيل	270 000,000	00 00	48 000,000	222 000,000
	22		الصحة العمومية				
		1	مقاومة الحشرات والحيوانات الشاردة	200 000,000	88 000,000	00 00	288 000,000
		2	حملات التطهير والمحافظة على البيئة	100 000,000	00 00	40 000,000	60 000,000

			جملة الفصل 03.302	7 113 000,000	88 000,000	88 000,000	7 113 000,000
			جملة القسم الثالث	10 408 000,000	88 000,000	88 000,000	10 408 000,000
			جملة الجزء الأول	153 819 380,000	92 000,000	92 000,000	153 819 380,000
			جملــة نفقــات العنـوان الأول	160 364 000,000	92 000,000	92 000,000	160 364 000,000
			العنــوان الثاني: نفقات العنــوان الثاني الجزء الثالث: نفقات التنمية القسم السادس: الاستثمارات المباشرة				
06.617			بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية				
	1		بناء الأسواق والأحياء والمحلات التجارية وتهيئتها				
		16	أشغال تهيئة وتوسعة سوق الزياتين	1 221 000,000	00 00	2 650,000	1 218 350,000
		25	إعادة بناء السوق البلدي بالوردية		2 650,000	00 00	2 650,000
			جملة الفصل 06.617	8 621 000,000	2 650,000	2 650,000	8 621 000,000
			جملــة نفقــات العنـوان الثاني	55 954 817,187	2 650,000	2 650,000	55 954 817,187

❖ النقاش والتداول في الموضوع:

وبفتح باب النقاش، أشار السيد المدير العام للمصالح المشتركة إلى أحكام الفصل 179 من مجلة الجماعات المحلية الذي يخول للكاتب العام المكلف بتسيير البلدية بإمكانية القيام بعمليات التحويل الواردة بالجدول عدد 02 بمقتضى قرار حتى بدون الرجوع إلى جلسة العمل الإداري.

كما عرج على التغيير المدخل على مستوى المسودة الأولية الموجهة إليه قبل إنعقاد الجلسة والمتضمنة لمقترح تحويل إعتمادات بين فصول القسم الأول والذي حظي بالموافقة خلال جلسة العمل الإداري ليوم 17 جوان 2023.

من جهته، شدد السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية على ضرورة التسريع في إجراءات التحويل نظرا للطلبات الملحة للمصالح البلدية وما لذلك من إنعكاس مباشر على حسن سير عملها.

قرار اللّجنة

بعد التداول والنقاش، تمت الموافقة بإجماع الحاضرين على تعديل ميزانية البلدية لسنة 2023 بمفعول عمليات التحويل المقترحة حسب بيانات الجدول الموالي:

فصل	فقرة	ف ف	بيان النفقات	المرسم حاليا بميزانية 2023	مبلغ التحويل الزيادة	مبلغ التحويل النقصان	الإعتماد النهائي لسنة 2023
			العنـوان الأوّل: نفقات العنــوان الأوّل				
			الجزء الأوّل: نفقات التصرف				
			القسم الثاني: وســـائل المصالـــــح				
02.201			**نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية**				
	8		**إقتناء المعدات**				
		1	إقتناء معدات التصرف الإداري	20 000,000	4 000,000	00 00	24 000,000
	13		**لـــــوازم المكـــــاتب**	180 000,000	00 00	4 000,000	176 000,000
	23		**إكســـاء الأعـــوان**				
		2	إكســـاء العمـلـــة وأعوان الإستقبال	1 600 000,000	414 881,315	00 00	2 014 881,315
			جملة الفصل 02.201	**33 584 000,000**	**418 881,315**	**4 000,000**	**33 998 881,315**
02.202			**مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية**				
	30		**النفقات المباشرة لتنظيف المدينة**				
		2	الاعتناء بالمعدات الصغيرة وتجديدها	230 000,000	143 615,150	00 00	373 615,150
			جملة الفصل 02.202	**5 435 000,000**	**143 615,150**	**00 00**	**5 578 615,150**
			جملة القسم الثاني	**44 219 000,000**	**562 496,465**	**00 00**	**44 781 496,465**
			القسم الثالث: التدخّل العمومي				
03.302			**تدخّلات في الميدان الإجتماعي**				
	10		مساهمـــة المشغل في أنظمـــة التقاعد بعنـــوان الأعـوان المحاليـن على التقاعد				
		1	المساهمة بعنوان التنفيل	270 000,000	00 00	48 000,000	222 000,000
	22		**الصحة العمومية**				
		1	مقاومة الحشرات والحيوانات الشاردة	200 000,000	88 000,000	00 00	288 000,000
		2	حملات التطهير والمحافظة على البيئة	100 000,000	00 00	40 000,000	60 000,000
			جملة الفصل 03.302	**7 113 000,000**	**88 000,000**	**88 000,000**	**7 113 000,000**
			جملة القسم الثالث	**10 408 000,000**	**88 000,000**	**88 000,000**	**10 408 000,000**
			القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة				
04.400			**نفقـات التصـــرّف الطـارئـــــة**				

04.401			نفقـــات التصـرّف غير الموزّعـــة	5 889 380,000	00 00	558 496,465	5 330 883,535
			جملة الفصل 04.401	**5 889 380,000**	**00 00**	**558 496,465**	5 330 883,535
			جملة القسم الرابع	**5 889 380,000**	**00 00**	**584 337,315**	**5 590 152,200**
			جملة الجزء الأول	**153 819 380,000**	**562 496,465**	**562 496,465**	**153 819 380,000**
			جملـة نفقـات العنـوان الأول	**160 364 000,000**	**562 496,465**	**562 496,465**	**160 364 000,000**
06.617	1		العنـوان الثاني: نفقات العنـوان الثاني الجزء الثالث: نفقات التنمية القسم السادس: الاستثمارات المباشرة				
			بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية				
			بناء الأسواق والأحياء والمحلاّت التجارية وتهيئتها				
		16	أشغال تهيئة وتوسعة سوق الزياتين	1 221 000,000	00 00	2 650,000	1 218 350,000
		25	إعادة بناء السوق البلدي بالوردية		2 650,000	00 00	2 650,000
			جملة الفصل 06.617	**8 621 000,000**	**2 650,000**	**2 650,000**	**8 621 000,000**
			جملـة نفقـات العنـوان الثاني	**55 954 817,187**	**2 650,000**	**2 650,000**	**55 954 817,187**

<u>الموضوع عدد 05</u>: مراجعة معلوم الرّبط بمختلف الشّبكات العموميّة (عدد العدّادات - المعلوم المستوجب).

تولّت السيّدة ندى الرّقيق، رئيسة مكتب التّنسيق والمتابعة بالكتابة العامّة تقديم **النّقطة الخامسة من جدول أعمال الجلسة**، والمتعلقة. **مذكّرة حول مراجعة معلوم الرّبط بمختلف الشّبكات العموميّة (ماء، كهرباء، تطهير...)** ، هذا نصّها:

تبعا للدّليل العملي المتعلق بالرّبط بالشّبكات العموميّة والذي حدّد عدد العدّادات التي يمكن للّجان المحلية للرّبط بالشبكات الموافقة عليها **بعدّاد وحيد لا غير**، و تبعا لجلسة العمل المنعقدة بتاريخ 12جويلية 2023 والتي تقدّم خلالها متصرّفو الدّوائر البلديّة بطلب للنّظر في إمكانية الموافقة على التّرخيص في عدّاد ثاني .

وحيث تمّ خلال نفس تلك الجلسة اقتراح التّرفيع في معلوم الرّبط بالشبكات الذي تمّ تحديده بمقتضى مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2021 والتي تمّ خلالها الموافقة على التّرفيع في المعلوم ليصبح **40 د بالنسبة للبناء المرخص فيه** و**100د بالنسبة للبناء غير المرخص فيه**، كما تمّ اقتراح توظيف معلومين مختلفين بين العدّاد الأوّل والعدّاد الثاني وإقتراح توظيف معلومين مختلفين بين المحلات التجارية و المحلات السكنية .

فالمعروض على السادة أعضاء اللجنة التّداول بخصوص :

- ✓ **المصادقة على التّرخيص في عدّاد ثاني .**
- ✓ **المصادقة على التّرفيع في معلوم الرّبط بالشبكات العمومية بعنوان رخص الرّبط بالشّبكات العموميّة المختلفة كما يضبطه الجدول التّالي :**

المحلاّت المبنية برخصة				بالنسبة للمحلات المبنية بدون رخصة			
المحلات السكنية		المحلات التجارية		المحلات السكنية		المحلات التجارية	
عدّاد أوّل	عدّاد ثاني	عدّاد أوّل	عدّاد ثاني	عدّاد أوّل	عدّاد ثاني	عدّاد أوّل	عدّاد ثاني
50 د	80 د	100 د	150 د	150 د	300 د	300 د	500 د

إثر ذلك، أشار **السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس**، إلى أنّه تمّ طرح موضوع الرّبط بمختلف الشّبكات العموميّة بمختلف جوانبه وخاصّة مسألة العدّاد الثاني والتّرفيع في المعلوم خلال الإجتماع الدّوري لمتصرّفي الدّوائر البلديّة المنعقد بتاريخ 12 جويلية 2023 وتمّ الإتّفاق على إصدار قرار في الغرض يتعلق بتحديد معلوم الرّبط بالشبكات العموميّة بعنوان رخص الرّبط بالشبكات العموميّة المختلفة لكل من البناءات المرخّص فيها وغير المرخّص فيها، وذلك بإعتماد عمليّة التّصنيف للمحلاّت (سكني، حرفي، صناعي، تجاري) .

ثمّ أحال الكلمة لأعضاء اللّجنة للنّقاش وإبداء الرّأي، فكانت تدخّلاتهم كالتّالي :

*** السيّد سهيّل ساسي، المدير العام للمصالح المشتركة :**

أبدى ملاحظته في مسألة العدّاد الثاني بالنّسبة للبناء غير المرخّص فيه والمضمّن بالجدول المشار إليه بنصّ المذكرة، حيث أشار إلى أنّ قرار موضوع هاته الجلسة سيكون تنقيحا لمداولة المجلس البلدي السابق والمرفقة بالمذكرة موضوع التّداول والتي تضمّنت مراجعة للمعلوم في حين لم تحدّد عدد العدّادات مثلما ينطبق الأمر مثلا على عمارة مرخّص فيها وذات طوابق يتجاوز فيها عدد العدّادات إلى خامس وسادس وأكثر من ذلك .

كما إقترح التّخفيض في معلوم العدّاد الواحد بالنّسبة للبناء المرخّص فيه، مقابل التّرفيع بالنّسبة للبناء غير المرخّص فيه إستئناسا بالبلديّات الأخرى مقارنة مع بلديّة تونس .

وفي هذا السّياق، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على ضرورة التّرفيع في معلوم العدّاد بالنّسبة للبناء غير المرخّص فيه .

*** السيّد سامي بن الهوشات، مدير الشّؤون القانونيّة والنّزاعات والأرشيف :**

إقترح، تعقيبا على تدخّل السيّد المدير العام للمصالح المشتركة الآنف الذّكر، إعتماد الصيغة التالية **"عدّاد وما زاد عليه"** عوضا عن عبارة **"عدّاد ثاني"** ويتمّ تحديد معلوم العدّاد حسب صبغة المحل .

*** السيّد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير البلديّة :**

إقترح إعتماد عبارة **"بحساب العدّاد الواحد"** عوضا عن عبارة **"عدّاد ثاني"** وحسب **التّصنيف**. كما إقترح الجمع بين المحلاّت التّجاريّة والصناعيّة والمهنيّة بالنّسبة للبناءات غير المرخّص فيها .

هذا، وأوصت اللّجنة بـــ :

- ✓ إعداد قرار في الغرض تباعا لما ستقرّره هذه اللّجنة ويوزّع لاحقا على الدّوائر البلديّة للعمل بمقتضاه حال مصادقة سلطة الإشراف عليه طبقا لمقتضيات مجلّة الجماعات المحليّة ومكتوب السيّد وزير الدّاخليّة المؤرّخ في 14 مارس 2023 .

- ✓ ينشر هذا القرار بالجريدة الرّسميّة للجماعات المحليّة بعد شهر من تاريخ المصادقة عليه وفق ما تنصّ عليه مجلة الجماعات المحليّة .
- ✓ ضرورة ترشيد إسناد تراخيص عدّادات الكهرباء خاصّة لتخفيف الضّغط على الشّبكات التّابعة للشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز (STEG) وتفادي الإنقطاع المتكرّر للتيّار الكهربائي بعدّة مناطق .

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على التّرفيع في معلوم الرّبط بالشّبكات العموميّة المختلفة (ماء، كهرباء، تطهير...)، كما يلي :

1/- بالنّسبة للبناءات المرخّص فيها :

- **50 د : بحساب العدّاد الواحد سكني .**
- **80 د : بحساب العدّاد الواحد للمحلاّت التّجارية أو الصناعيّة أو المهنيّة .**

✓ **يُستخلص المعلوم بمناسبة إسناد رخصة البناء .**

2/- بالنّسبة للبناءات غير المرخّص فيها :

المحلاّت السّكنيّة		المحلاّت التّجاريّة أو الصّناعيّة أو المهنيّة	
عدّاد أوّل	عدّاد ثاني فأكثر (بحساب العدّاد الواحد)	عدّاد أوّل	عدّاد ثاني فأكثر (بحساب العدّاد الواحد)
300 د	600 د	500 د	1000 د

✓ **يُستخلص المعلوم بمناسبة إسناد التّرخيص في الرّبط بالشّبكات العموميّة المختلفة.**

الموضوع عدد 06 : حول إجراءات ومعايير إستخلاص الدّيون المستوجبة بعنوان الإشغال الوقتي للطّريق العام لأكشاك شركة التّوزيع الحضري"ديفيزيون إيربان Diffusion Urbaine"

تولّت السيّدة سعاد المرزوقي، مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة تقديم **النّقطة السادسة من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة بـ**مذكرة حول إجراءات ومعايير إستخلاص الدّيون المستوجبة بعنوان الإشغال الوقتي للطّريق العام لأكشاك شركة "التّوزيع الحضري ديفيزيون إيربان Diffusion Urbaine"** ، هذا نصّها:

تُعتبر شركة **"ديفيزيون إيربان DiffusionUrbaine "** من بين الشّركات المصادرة والتي تحصلت في السابق على رخصتين مقابل استغلالها لعدد من الأكشاك المنتصبة بعدد من الدّوائر البلدية، وقد بقي ملف الاستخلاص عالقا لم يحسم فيه و بالتّالي تواصل الإستخلاص على أساس ما تم توظيفه عبر منظومة التراخيص وفق الرخصتين المسندتين لفائدة الشركة إلى جانب رخصة ثالثة تخص الإشهار على معنى اللافتات الموضوعة على هيكل الكشك بناء على معلوم جزافي .

وحيث انعقدت جلسات عمل مؤخّرا مع ممثلي الشركة المعنية للنّظر في حقيقة الدّيون المتخلّدة بذمّتهم لفائدة البلدية، نعرض على أنظاركم المعطيات التالية بعد أن استرجعت مصلحة إسناد الرخص بالطريق العام سنة 2022 تقريبا كامل مكونات الملف من عند إدارة المرور والوقوف (التي تمتلك ملفات فنية تتضمن جملة المعاينات والمطالب المودعة ونسخ من القرارات الجملية المسندة التي تعود إلى سنة 2009) .

حيث بالرّجوع إلى منظومة التصرف في التراخيص GRB يمكننا الوقوف على الوضعيّة التّالية :

<u>I/- تبيّن أنّه تمّ احتساب الرّخص المتعلقة بالأكشاك ضمن منظومة GRB على أساس أحد النّشاطين اللذين على أساسهما يحدّد المعلوم :</u>

1) **<u>المعلوم الأوّل</u> : معلوم أكشاك لم يتم على أساسها احتساب العدد الصحيح للأكشاك =**

- معلوم فردي بحساب عدد 62 رخصة كشك بعنوان سنة 2009 ما يزال التوظيف عليها جاري إلى اليوم بمبلغ جملي للديون يساوي **867.350 دينار .**

2) **<u>المعلوم الثّاني</u>: معلوم عرض على الرصيف احتسب بصفة جملية جزافية =**

- معلوم جملي بحساب الرّخصة عدد 10/08/2009 موظف عليها مبلغ جملي للدّيون يساوي 445.974.101 مليم .
- معلوم جملي بحساب الرّخصة عدد 5/08/2010 موظف عليها مبلغ جملي للدّيون يساوي 27.734.260 مليم .

وتصحيحا للوضعية القانونية لإحتساب المعلوم مقابل الإشغال الوقتي للطريق العام **بموجب الأكشاك** وليس العرض على الرّصيف، واعتمادا على ما ورد بملف الشركة المستغلة **"ديفيزيون إيربان Diffusion Urbaine "** تبيّن ما يلي :

<u>أوّلا :</u>

بناء على المطلب الصادر عن الشركة بتاريخ 2008/11/01 وموافقة إدارة الطرقات بتاريخ 2008/11/24 تحصلت الشركة على عدد **74 كشك** بمقتضى القرار عدد **27 المؤرّخ في 19 جانفي 2009** موضوع الرّخصة **عدد 2009/08/10**، مساحة كل كشك **5 م.م** موزّعة على منطقة أولى وثانية وتمّ تحديد المعلوم الجملي ضمن القرار المذكور بـ **47.908.750 ملّيم** بحساب :

- **500 مليم للمتر المربّع الواحد في اليوم** إضافة إلى معلوم مباشرة سنوي قدره **90 دينار** للأكشاك <u>المتواجدة بدائرتي باب بحر والمنزه</u> .
- **250 مليم للمتر المربّع الواحد في اليوم** <u>مع زيادة 10 دنانير كمعلوم مباشرة سنوي</u> بالنسبة للأكشاك الكائنة ببقية الدوائر البلدية .

إلاّ أنّه بتاريخ 2012/04/30 طلبت الشركة إلغاء عدد 30 كشك لعدم القدرة على الإستغلال وقبلت البلديّة ذلك بموجب مراسلة موجّهة من رئيس النّيابة الخصوصيّة إلى السيّد المتصرّف القضائي للشّركة بتاريخ 18 أوت 2014 مضمّنة

بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3646 وبذلك أصبح المعلوم السّنوي **33.921.250 مليم لعدد 44 كشك** من جملة 74 كشك .

ثانيا :

بناء على المطلب الصّادر عن الشّركة بتاريخ 2009/08/18 وموافقة إدارة الطرقات بتاريخ 2009/11/12 تحصّلت الشّركة على **عدد 18 كشك** بمقتضى القرار عدد **29 الصّادر في 28 جانفي 2010** موضوع **الرّخصة عدد 2010/08/5**، مساحة كل كشك **5 م.م** موزّعة على منطقة أولى وثانية وتمّ تحديد المعلوم السّنوي ضمن القرار المذكور بـ **12.382.500 ملّيم** بحساب :

- **500 مليم للمتر المربّع الواحد في اليوم** إضافة إلى معلوم مباشرة سنوي قدره **90 دينار** للأكشاك المتواجدة بدائرتي باب بحر و المنزه
- **250 مليم للمتر المربّع الواحد في اليوم** مع زيادة 10 دنانير كمعلوم مباشرة سنوي بالنسبة للأكشاك الكائنة ببقية الدوائر البلدية .

إلاّ أنّه بمقتضى نفس المكتوب الصادر بتاريخ 2012/04/30 طلبت الشركة إلغاء عدد 13 كشك لعدم القدرة على الاستغلال وقبلت البلدية ذلك بموجب نفس المراسلة الموجهة من رئيس النيابة الخصوصية إلى السيد المتصرّف القضائي للشركة بتاريخ 18 أوت 2014 مضمنة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3646 و بذلك أصبح المعلوم السنوي **3.403.750 مليم لعدد 5 أكشاك** من عدد 18 كشك .

لذا، فإنّ المبالغ المستوجب استخلاصها بناء على معلوم الأكشاك يكون **ثلاث مائة ألف وست مائة واثنان وثمانون دينارا وخمس مائة وخمس وعشرون مليما (300.682.525) :**

الرّخصة عدد 2009/08/10				
الفترة	**عدد الأكشاك**	**المبلغ المطلوب**	**ما تم دفعه**	**المبلغ المتبقي**
من سنة 2009إلى سنة 2013	74	214.110.000		
من سنة 2014 إلى سنة 2017	44	145.290.000		

		380.640.000	44	من سنة 2018 إلى غاية 2023/08/10
288.251.745	**451.788.255**	**740.040.000**	**المجموع 1**	
الرّخصة عدد 2010/08/05				
		42.663.750	18	من سنة 2010 إلى سنة 2013
		13.615.000	5	من سنة 2014 إلى سنة 2017
		37.320.000	5	من سنة 2018 إلى غاية 2023/08/05
12.430.780	**81.167.970**	**93.598.750**	**المجموع 2**	
300 682.525	**532 956.225**	**مجموع الرّخصتين 833 638.750**		

II معلوم الإشهار على الأكشاك : تمّ احتسابه ضمن منظومة التّصرف GRB على أساس =

تضمّنت المراسلة الموجهة من رئيس النيابة الخصوصية إلى السيد المتصرّف القضائي للشركة بتاريخ 18 أوت 2014 (المسجلة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 3646) توظيف معلوم سنوي مقابل اللافتات الإشهارية المثبتة بالواجهة الأمامية وبجانبي الكشك بالنسبة للأكشاك المركزة:

- **بالمنطقة الأولى** قدره **1000 دينار للكشك الواحد** .
- **بالمنطقة الثانية** قدره **500 دينار للكشك الواحد** .

أي بمعلوم جملي لجميع الأكشاك يعادل 38.000 دينار طبقا للقرار البلدي المؤرخ في 24 أكتوبر 2012 المتعلق بالمعلوم على الإشهار .

وحيث أنّه لا يمكننا عمليا إعادة احتساب هذا المعلوم باعتبار افتقادنا لحقيقة المساحة الفعلية الموضوع عليها اللافتات الإشهارية ما عدى الوثيقة المعتمدة بصورة جزافية والمحتسبة طبقا للرخصة عدد 2011/42/09 المتضمنة مبلغا جمليا مطلوبا يساوي 469 500.000 دينارا دفع منه على أقساط مبلغ قيمته 313 000.000 وتبقى منه دين يساوي 156 500.000 دينار إلى غاية تاريخ انتهاء الرّخصة سنة 2023 .

رخصة الإشهار عدد 2011/42/09				
الفترة	**عدد الأكشاك**	**المبلغ المطلوب**	**ما تم دفعه**	**المبلغ المتبقي**
من سنة 2012 إلى سنة 2023	**74**	**500.000.469**	**313.000.000**	**156.500.000**

وحيث أنّ شركة Diffusion Urbaine تقدمت بتاريخ 23 جوان 2023 بطلب ترخيص إشغال وقتي للطريق العام بواسطة الأكشاك مضمن بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2023/5521 أعربت فيه عن استعدادها لخلاص الدين المتبقي في ذمتها شريطة قبول جدولة الدين والإبقاء على عدد 13 كشك فقط من جملة الأكشاك المركزة مع تغيير موقع كشك عدد 14، وعلى إثر المعاينات الميدانية تبينا فعليا وجود عدد 4 أكشاك مستغلة من طرف الغير وعدد 08 أكشاك مركزة ومغلقة (مع مزيد التحري في عدد 02 كشك مرخصين لأعوان بلديّين من جملة الثماني أكشاك) .

كما تقدّمت الشركة بتاريخ 20 جويلية 2023 بمكتوب مسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2023/6155 تطلب فيه علاوة عن تجديد الترخيص في الإشغال الوقتي لعدد 14 كشك، خلاص نسبة 30% من الدين الجملي كتسبقة تساوي 154 137 د مع خلاص فوري مسبق للمعلوم السنوي للأكشاك (14) المطلوب الترخيص فيها بعنوان السنة 2024/2023 وتقسيط الدّين المتبقي المقدر بمبلغ 028 320 د على 36 قسط شهري يساوي 8889 د .

لذا، فالمعروض النّظر في ملف شركة التّوزيع الحضري **D**iffusion **U**rbaine للحسم في كيفية معالجة الدّيون الموظفة على الأكشاك مقابل الإشغال الوقتي للطريق العام والإشهار المركز على الأكشاك علما وأنّ عملية التّوظيف ما تزال جارية على مستوى المنظومة في انتظار اتّخاذ قرار إداري لإيقاف الرّخص المستغنى عنها بعد تسوية وضعية الخلاص والجدولة .

إثر ذلك، أحال **السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس،** الكلمة للسّادة الحضور للنّقاش وإبداء الرّأي، فكانت تدخّلاتهم كالتّالي :

* **السيّدة سعاد مرزوقي، مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة :** أشارت إلى ضرورة الحسم في ملف الشركة خاصة وأنّ البلدية تحصلت على إقرار رسمي كتابي من قبل الشركة المعنية تقرّ فيه بتخلّد الدّين بذمّتها وتعبّر على استعدادها للخلاص وفق جدولة معيّنة.

* **السيّد سامي بن الهوشات، مدير الشّؤون القانونيّة والنّزاعات والأرشيف :** تساءل إن كان صاحب هذه الشركة على علم بإعادة الإحتساب وتعديل المعلوم البلدي أم لا، وفي حال قبوله بهذه الوضعيّة الجديدة خاصّة من ناحية طريقة خلاص الدّين، يصبح الأمر واضحا حسب رأيه .

وفي هذا السّياق، أفادته السيّدة مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة بأنّ الشركة على علم بحصول خطأ في احتساب النّشاط الذي على أساسه يحتسب معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام إمّا بواسطة أكشاك أو بواسطة العرض على الرّصيف وملتزمة بتصحيح الوضعيّة حسب ما يمليه القانون الجاري به العمل خاصّة وأنّ المعلوم الأصلي لم يتغيّر **وإنّما نوع النّشاط هو الذي وجب تعديله** .

* **السيّدة هدى الورتاني، رئيسة مصلحة إسناد الرّخص بالطريق العام :** أبرزت أنّ أصل الخلاف بين البلديّة وصاحب الشركة هو مدّة الخلاص وفق الجدولة .

* **السيّدة سعاد ساسي، مديرة العلاقات الخارجيّة والتّعاون الدّولي، مكلّفة بتسيير الدّيوان :** أشارت إلى عدم وجود لأيّ إشكال بإعتبار أنّ صاحب الشركة معترف بالدّين وعلى إستعداد للخلاص .

* **السيّد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير البلديّة :** أشار إلى النّقاط التّالية :

- ✓ ضرورة العمل على إصلاح الوضعية على مستوى منظومة التصرّف GRB وتسوية الوضعية المالية والتعاقدية مع الشركة .
- ✓ عدم قبول مقترح الشّركة المتمثل في طريقة الخلاص وفق عمليّة التّقسيط الذي يمتدّ على 36 شهر، وبالتّالي إمكانيّة الإتّجاه إلى حلّ توافقي يتمثّل في جدولة خلاص هذه الدّيون من قبل الشّركة .

*** السيّدة سعاد مرزوقي، مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة :**

أفادت بأنه تخلد بذمة الشّركة إلى حدود يوم 05 و10 أوت 2023 تاريخ إنتهاء رخصتي الأكشاك دين يساوي **300 682.525 د** من جملة **833 638.750 د** .

أمّا بالنسبة للإشهار، فإنّ الدّين المتخلّد بالذمّة بلغ **156 500.000 د** من جملة **500 000.469 د** وهو ما يفيد استخلاص مبلغ جملي للإشغال بواسطة الأكشاك والإشهار يساوي **845 956.225 د** من جملة **1 333 639.219 د** .

وبالتّالي فإنّ المقترح المعروض من طرف الشركة وإن توفّر فيه عنصر خلاص التّسبقة 30% وخلاص الأكشاك التي سيقع تجديدها بصفة مسبّقة لا يمكن قبوله على مدّة 36 شهر لأنّ الدّين تفاقم بصفة غير معقولة ولم يتم معالجة الملف سابقا وفق الأطر القانونية و تقترح التقيد بالرأي الذي تقدم به السيد المدير العام للمصالح المشتركة و المتمثل في الخلاص على 18 قسطا شهريّا بعد خلاص التّسبقة المتّفق عليها و قدرها **154 137 دينار**.

كما أشارت إلى الجرد المنجز والذي أفضى إلى وجود عدد 4 أكشاك مستغلة من طرف الغير وعدد 08 أكشاك مركّزة ومغلقة ولا وجود لبقيّة الأكشاك وهو ما يتطلب تسوية الوضعية والحسم فيها نهائيّا .

وفي هذا السّياق، طلب السيّد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير البلديّة، من السيّدة مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة **التّذكير وتحديد طلب صاحب الشّركة**، فأفادت بأنّه يتمثّل في **تجديد التّرخيص في الإشغال الوقتي لجزء من الملك العمومي البلدي بالموافقة على مقترح تسديد الدّين** تبعا لمراسلة المعني بالأمر تحت عدد 170720231 بتاريخ 17 جويلية 2023 .

*** السيّد سهيّل ساسي، المدير العام للمصالح المشتركة :** ذكّر بنسبة خلاص الدّين ومدّته والتي وافقت عليه لجنة الشؤون الماليّة والإقتصاديّة ومتابعة التصرّف سابقا، ثمّ صادق عليه المجلس البلدي السّابق .

* **السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير البلديّة :** أشار إلى أنّ :

- ✓ التّسبقة تعتبر معقولة .
- ✓ المدّة الخاصّة بالتّقسيط : يجب أن لا تتجاوز السّنتين **مع الإعتبارات التي وضّحتها السيّدة مديرة الموارد والشّؤون الإقتصاديّة آنفا** .

هذا، وأوصت اللّجنة بـ :

- ✓ **الحرص التّام والإسراع في عرض مثل هذه الملفّات ذات المنفعة للبلديّة من ناحية تطوير وتنمية الموارد وتطهير بقايا الإستخلاص .**
- ✓ **العمل على جدولة الدّيون وخلاص المؤسّسات .**
- ✓ **الحرص على المتابعة والتّنفيذ وفق رخص البناء ورخص إستخلاص الدّيون المستوجبة بعنوان الإشغال الوقتي للطّريق العام كالعلامات الإشهاريّة وغيرها... وفق الإجراءات القانونيّة .**

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، وافق أعضاء اللّجنة بالإجماع على طلب شركة "التّوزيع الحضري ديفيزيون إيربان DiffusionUrbaine" والمتمثّل في طلب تجديد التّرخيص في الإشغال الوقتي لجزء من الملك العمومي البلدي لعدد 13 كشك وعرض مطلب تغيير موقع الكشك رقم 14 على أنظار اللّجنة الخاصّة بالإشغال الوقتي للطريق العام وطلب التخلّي عن بقيّة الأكشاك، مع خلاص تسبقة بنسبة 30 % من المبلغ الجملي للدّيون المتخلّدة بالذمّة وجدولة المتبقّي على 18 قسط شهري، مع التّعهد بالخلاص السّنوي المسبق لرخص الأكشاك 13 التي حظيت بالتّجديد .

الموضوع عدد 07 : التّداول في بتّة حول التّفويت في مواد زال الإنتفاع بها

تولّى السيّد عادل بالطيب، المدير العام للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات ، تقديم **مذكّرة حول التداول في التفويت في مواد زال الإنتفاع بها**،هذا نصّها:

في إطار حسن التصرف في المخزونات ، إقترحت الإدارة العامة للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات (إدارة التنوير العمومي و غدارة المرور و الوقوف) مجموعة من المواد الحديدية و الكهربائية و الأسلاك التي زال الإنتفاع بها لطرحها حسب جدول تمّ إعداده للغرض، حيث تمّ عرض المقترح على لجنة التبتيت بتاريخ 2021/11/08 و وافقت عليه و تمت مراسلة الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 2021/10/27 قصد موافاتنا بإختبار سري حول القيمة الإفتتاحية لهذه المواد و تمّ ذلك بتاريخ 2022/02/22 و قد تمّ عرض الملف على أنظار لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف بتاريخ 2022/05/16 لإبداء الرأي . و بعد التداول و النقاش وافقت عليه.

و قد تمّ نشر إعلان البتة للمرة الأولى بتاريخ 2022/06/24 و للمرة الثانية بتاريخ 2022/09/18 و تمّ إسناد الأقساط عدد 3 و عدد5 و عدد 6 و عدد 7 في حين قررت لجنة التبتيت إعادة نشر إعلان البتة للمرة الثالثة بالنسبة للقسط عدد 1 و عدد 2 و عدد 8 و عدد 9.

و حيث أنّ القسطين عدد 2 و 4 مرتبطين ببعضهما في الواقع حيث أنّ القسط عدد 2 يتعلق بأسلاك كهربائية و القسط عدد 4 يتعلق بحاويات خشبية ملفوف على البعض منها الأسلاك الكهربائية . فقد إقترحت الإدارة خلال جلسة لجنة التبتيت المؤرخ في 2022/11/07 دمج الفصلين في فصل واحد لصعوبة الفصل بينهما في صورة إقتناء أحدهما دون الآخر أو إقتنائهما من طرف عارضين مختلفين. و قد وافقت اللجنة على هذا الدمج بإعتباره دمجا شكليا و لا يمس بالجوهر (بعد جمع 125.000 د + 9.900 د) ليصبح السعر الإفتتاحي للقسطين معا : 134.900 د دون التنصيص على ذلك بمحضر الجلسة . فقد تمّ نشر إعلان البتة للمرة الثالثة .

و حيث وردت على بلدية تونس 03 عروض يوم 2023/01/30 إلا أنّ لجنة التبتيت لم تجتمع خلال شهر فيفري ثم إستحال إنعقاد اللجنة بعد صدور المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/03/08 و المتعلق بحل المجالس البلدية. و بعد تسمية السيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس بمقتضى الأمر عدد 427 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/05/29 ، بادرت الإدارة العامة للطرقات و المناطق الخضراء و المنتزهات بإعداد مشروع قرار إحداث لجنة خاصة مكلفة بمهمة فتح و تقييم العروض المتعلقة بالتفويت في مواد زال الإنتفاع بها و الواردة

على مكتب الضبط منذ 30 جانفي 2023 و لم يقع فتحها بعد . و قد صدر القرار البلدي بتاريخ 19 جوان 2023.

و قد عقدت هذه اللجنة إجتماعا يوم الإثنين 2023/06/26 على الساعة الثالثة ظهرا بقاعة اللجان بقصر البلدية بالقصبة لفتح و تقييم العروض المتعلقة بالتفويت في المواد التي زال الإنتفاع بها. و سجلت اللجنة ورود 03 عروض على بلدية تونس في الآجال المحددة أي قبل موفّى 30 جانفي 2023.

و حيث خيرت اللجنة عدم فتح العروض و إحالة الملف على أنظاراللجنة الإدارية للبت في إشكالية القسط عدد 02 الذي أصبح يضمّ القسطين 2 و 4 دون أن يذكر ذلك في أعمال لجنة التبتيت السابقة.

فالمعروض على انظار لجنتكم الموقرة ، التداول في الموضوع و إبداء الرأي قصد إستكمال بقية الإجراءات.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم وإستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*** تدخل السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية و النزاعات و الأرشيف:**

أفاد أنّ هناك مسّ بالجوهر بإعتبار أنّ كراس الشروط الأول مخالف لكراس الشروط الثاني إذ يوجد تغيير.

*** تدخل السيد سهيل ساسي، المدير العام للمصالح المشتركة:**

وضح أنّ طرح المنقولات و التفويت فيها يصادق عليه المجلس البلدي طبقا للفصل 74 من مجلة الجماعات المحلية وهو الذي يصادق على الأقساط و ليس للجنة التبتيت الصلاحيات في ذلك .

و إقترح إجراء إختبار جديد من مصالح وزارة أملاك الدولة بإعتبار مرور سنة على الإختبار الأول .

قرار اللّجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرر أعضاء اللّجنة إعادة البتة في حدود الأقساط المتبقية مع دمج القسطين 2 و4 و مراسلة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية لتحيين السعر الإفتتاحي.

وفي خاتمة الجلسة، توجّه السيد سليمان القلّي، الكاتب العام المكلّف بتسيير بلدية تونس، بالشكر والتّقدير لكافة الحضور على المجهودات المبذولة والمساهمة في إثراء النقاش والحوار.

ورُفعت الجلسة على السّاعة منتصف النهار و النصف.

مقرّرة الجلسة
متصرف رئيس

حياة بن عاشور

رئيس الجلسة
الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس

سليمان القلّي